ثلاثة وزراء ومحافظ... لمعالجة أوضاع ماروتا سيتي

السكن البديل في دمشق يبصر النور عام ٢٠٢٦ والتعاقد على إنجاز ٢٣ برجاً جديداً

بعد توقف دام سنتين.. المحافظة تتقدم بمقترح للحكومة لاستكمال تنفيذ البنى التحتية

| فادي بك الشريف

ليست المرة الأولى التي يتم فيها عقد اجتماع حكومي مع المعنيين في إدارة مشروع المرسوم ٦٦ فيما يخص ماروتا سيتي والسكن البديل (باسيليا سيتي) خاصة وسط عدد من المطالبات بضرورة تسريع الإنجاز في ظل البطء الحاصل في السكن البديل وتوقف البنى التحتية في ماروتا سيتي، وهو ما حظي باهتمام ممثلي المواطنين في مجلس محافظة دمشق ممن أشاروا إلى مشكلة ارتفاع كلف البناء وعزوف العديد من الشركات الهندسية عن العمل.

في السياق، ترأس وزيرا الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف والمالية كنان ياغي ومحافظ دمشق محمد طارق كريشاتي اجتماعاً مع المديرين المعنيين بإنجاز المشروع تم خلاله استعراض نسب تنفيذ الأعمال في مشروعي باسيليا سيتي وماروتا سيتي من بناء الأبراج وحفر المقاسم والبنى التحتية المنفذة في ماروتا والصعوبات المشاكل التي تعترض العمل لتذليلها.

وناقشوا خلال الاجتماع الذي عقد في مبنى شركة دمشق طرح محافظة دمشق لاستكمال تنفيذ أعمال البنى التحتية والاستماع لشرح مفصل حول أعمال البنى المنفذة ونسبها والصعوبات والمعوقات التي تسببت بتوقفها خلال الفترة الماضية والتأكيد على وجوب الإسراع باستكمالها والتقيد بالبرامج الزمنية الموضوعة والمواصفات الفنية وفقاً للعقود المبرمة ومعالجة أي مشاكل تعترض سير العمل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق معمر دكاك أنه تم رفع مقترح إلى المعنيين يتضمن استكمال أعمال البنى التحتية ليصار إلى دراسته في اللجنة الاقتصادية واتخاذ القرار اللازم لمتابعة الأعمال ضمن مشروع ماروتا سيتي وتنظيم العقد اللازم وتحديد القيم الإجمالية حول هذا الموضوع، علماً أن المحافظة وشركة دمشق القابضة أنجزت كل الترتيبات والتحضيرات اللازمة، وبانتظار التصديق على العقد مع متابعة إجراءات التصديق من الحكومة.

كما كشف مدير الدراسات الفنية عن إيجاد حلول للصعوبات المتعلقة بموضوع التمويل وسط تقديم التسهيلات اللازمة من الحكومة وتأمين الموارد اللازمة من استثمارات شركة دمشق القابضة لتمويل البنى التحتية.

وحول ارتفاع كلف البناء، قال دكاك: إن الحكومة ارتأت إقرار عملية التقسيط للرسوم لـ٣ سنوات في ماروتا سيتي (٤٠ بالمئة في أول سنة – ٣٠ بالمئة في السنة الثانية و٣٠ بالمئة في السنة الثالثة) وذلك بسبب ارتفاع الكلف علماً أن القانون المالي لا يخص دمشق القابضة وإنما على مستوى جميع المحافظات.

ونوه دكاك بأن الوزراء يقدمون جميع التسهيلات لإنجاز العقد، مع توافر السيولة المالية ليصار إلى استكمال البنى التحتية، مع توضيح القيمة المالية الإجمالية المخصصة لاستكمال الأعمال.

وحول مشروع السكن البديل، بين مدير الدراسات الفنية أنه تم التعاقد على ٢٣ برجاً قيد الإنجاز، علماً أن تنفيذ كل برج من الأبراج هو لـ٣ سنوات من تاريخ المباشرة، مؤكداً وجود ٢١ برجاً تمت المباشرة بها بعد أن رسا العقد عليها منذ أيام، موضحاً أن نسب التعاقد على المقاسم وصلت إلى ٥٠ بالمئة.

وأكد دكاك أنه من المقرر إنجاز مشروع السكن البديل المتضمن ٤٨ برجاً خلال عام ٢٠٢٦، خاصة مع استكمال إنجاز عدد من الأبراج، وخاصة أن عدداً من المقاسم يبدأ أمر مباشرتها من العام القادم ٢٠٢٣.

في الغضون أعلنت مديرية تنفيذ المرسوم التشريعي /٦٦/ البدء بتنفيذ عقود الانتقال الإرثي لمالكي الأسهم التنظيمية في المنطقة التنظيمية جنوب المتحلق الجنوبي / باسيليا/ لمناطق (قنوات بساتين– القدم)، داعية ورثة المالكين بالمناطق المذكورة إلى مراجعة المديرية بالمزة مصطحبين معهم ثبوتيات عقد الانتقال من المورث للورثة.

وكانت المديرية بدأت منذ ٣٠ الشهر الماضي تنفيذ عقود الانتقال الإرثي لمناطق (ميدان سلطاني – شاغور بساتين – داريا القبلية والشرقية – مزة – كفرسوسة) داعية المواطنين إلى ضرورة الإسراع بتنفيذها ليصار إلى إصدار الأسهم التنظيمية بأسماء الورثة.

» دكاك لـ«الوطن»: تم تأمين التمويل اللازم للمشروع وإجراءات التصديق تتابع من الحكومة

» ٥٠ بالمئة نسبة التعاقد على المقاسم في (باسيليا سيتي) وإنجاز كل برج في غضون ٣ سنوات

العبود: الإقبال على حملة السرطان وإجراء الفحوصات فاق التوقعات

| حمص- نبال إبراهيم

تشهد المشافي العامة والمراكز الطبية والعيادات المتنقلة الأربع المشاركة بالحملة الوطنية للتقصي عن السرطانات الثلاثة «عنق الرحم– الثدي– البروستات» في محافظة حمص إقبالاً واسعاً، وتوافد المواطنون في اليوم الثالث للاستفادة من الفحوصات المجانية التي تقدمها الحملة.

وأكد عدد من المواطنين ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها في مشفى الباسل التخصصي الحكومي أهمية الكشف المبكر عن السرطان بهدف الاطمئنان والمعالجة المبكرة وبالتالي يصبح هناك فرصة جديدة للحياة، لافتين إلى أن كل الإجراءات من تحاليل وتصوير وسحب لطاخة حتى في حالات الإصابة مجانية وتتم المتابعة الطبية والمعالجة الكاملة للمريض، مشيدين بالتنظيم والمتابعة والاستقبال اللائق من الكوادر الطبية والتمريضية إلى جانب الاهتمام بالتوعية واستقطاب المواطنين حرصاً على سلامتهم.

وبيّن مدير الصحة في حمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» أن البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان يسعى من خلال الحملة الوطنية للتقصي عن السرطان في محافظة حمص إلى استفادة ٣٣٠٤٨ مواطناً من الفحوصات، بما يعادل ١١٠١٦ مستفيداً في كل نوع من أنواع السرطانات «الثدي، عنق الرحم، البروستات»، لافتاً إلى أن الفحوصات الدورية للكشف عن السرطان قد تكشف عن وجود مؤشرات لاحتمال الإصابة حتى في حال غياب الأعراض وهو ما يساهم في تعزيز إمكانية اكتشاف السرطان في مرحلته المبكرة، ما سيجعل من تجربة العلاج فعّالة مع نسبة شفاء أعلى وأقل تكلفة مادياً وراحة نفسية أكبر.

وأشار الأتاسي إلى أن جميع المشافي والمراكز الصحية والعربات المتنقلة المشاركة بالحملة تشهد إقبالاً كبيراً وجيداً، مؤكداً أن الحملة مستمرة في المحافظة إلى غاية ١٠ كانون الثاني في العام المقبل وتستهدف الرجال من البالغين ٥٠ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان البروستات، والسيدات من عمر ٤٠ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان الثدي والسيدات المتزوجات من عمر ٢١ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان عنق الرحم.

بدوره أشار رئيس الصحة الإنجابية بحمص والمشرف التنفيذي على الحملة الدكتور محمد العبود لـ«الوطن» إلى أن إقبال المواطنين للمشاركة في الحملة وإجراء الفحوصات جيد وفاق كل التوقعات، مبيناً أن توافد المواطنين إلى العيادات الطبية الأربع المتنقلة الموجودة حالياً لمدة حوالي ١٤ يوماً في مناطق القبو والرستن وتلبيسة والرقاما كان أكثر من طاقتها.

وأوضح العبود أن تلك العربات المتنقلة تعمل بطاقتها القصوى البالغة ٢٠ صورة باليوم.

ولفت العبود إلى أن المواطنين يتوافدون إلى العربات بشكل طوعي وبشكل يزيد على الطاقة الإجمالية الاستيعابية.

وبين أن هدف العربات الوصول إلى ١٢٤٠ مواطناً في تلك المناطق والقرى القريبة منها خلال تلك الفترة، حيث إن المستهدف في بلدة القبو ٣٠٠ وفي الرستن ٣٢٠ وفي تلبيسة ٣١٠ والرقاما ٣١٠ مواطنين.

وكشف العبود عن إجراء فحوصات طبية والكشف عما يزيد على ألف مواطن منذ انطلاق الحملة وحتى تاريخه.

وأشار رئيس الصحة الإنجابية إلى أنه في حال تم العمل بهذه الوتيرة فسيتم الوصول إلى فوق الهدف على مستوى المحافظة.

الأولى من نوعها في تاريخ جامعة تشرين باللاذقية

المحكمة الافتراضية تفتتح أولى جلساتها بقضية سرقة

| اللاذقية- عبير سمير محمود

في تجربة هي الأولى من نوعها في جامعة تشرين، تم افتتاح المحكمة الافتراضية في كلية الحقوق لتحاكي المحاكمات عملياً في جميع المراحل والإجراءات التي يتم اتخاذها خلال الجلسات والمرافعات.

وفي محاكاة لواقع المحكمة على أرض الواقع، قدم الطلاب أدوارهم في المحكمة الافتراضية، بقضية سرقة، ليقوم طلاب من الكلية بأدوار النيابة العامة، والمحامي والمدعي والشهود وكل الأدوار المتعلقة بالجلسة باستثناء دور رئيس المحكمة والمستشارين الأول والثاني، إذ قام بها الكادر التدريسي في حين ستكون المرات القادمة من تقديم الطلاب بعد التجربة الأولى فقط.

وأكد عميد كلية الحقوق الدكتور بسام أحمد لـ«الوطن» أن المحكمة الافتراضية وسيلة مستحدثة من وسائل الكلية بهدف تمكين الطلاب من المعرفة القانونية لبناء الفكر القانوني بشكل عام.

وبيّن أحمد أهمية المحكمة الافتراضية من خلال مساعدة الطلاب في التدريب العملي ليصقلوا ما تعلموه نظرياً في الجامعة، مشيراً إلى أن الطالب يتدرب في المحكمة الافتراضية على كل الأمور والمرافعة الشفوية ضمن أروقة المحاكم، وتعلم أصول المحاكمة النظرية وفق القوانين التي درسوها بشكل نظري.

وأشار عميد الكلية إلى العمل على تمكين الطلاب عبر وسيلة التدريب في المحكمة بتقديم المذكرات الخطية واتخاذ الطلاب كل الأدوار خلال المرافعة أمام المحكمة.

ونوّه أحمد بأن المحكمة الافتراضية متاحة لجميع الطلاب في جامعة تشرين سواء في التعليم النظامي أم التعليم المفتوح، بما يسهم في صقل المعارف العملية وربطها مع الجانب النظري والتطبيق بالوقت نفسه، بهدف كسر الحواجز والوقوف في المحكمة لاحقاً بثقة عالية، لافتاً إلى أن المحاكمات الافتراضية ستشمل لاحقاً كل أقسام الكلية.

من جهته، أكد نقيب المحامين في اللاذقية أيمن شبافي لـ«الوطن»، أن المحكمة الافتراضية تجربة رائدة في مجال عمل الجامعات السورية، لتشكل إجراءات قانونية يتلقاها الطلاب بالمرحلة الجامعية تبقى معهم حتى دخول المرحلة العملية في المحاكم.

وذكر شبافي أن افتتاح المحكمة الافتراضية دليل على تألق كوادرنا الجامعية ونجاحها رغم كل الظروف الصعبة التي يمر بها بلدنا، بما يرتقي بطلابنا إلى مستقبل أفضل في مسيرتهم العملية بعد العلمية والنظرية.

رئيس المحكمة الافتراضية وعضو الهيئة التدريسية بكلية الحقوق الدكتور بسام الزلمي أكد لـ«الوطن»، أن المحكمة الافتراضية هي الأولى بتاريخ جامعة تشرين وتؤمن للطالب الدمج بين المعلومات النظرية والتطبيق العملي، ليتخرج في الجامعة بشكل مؤهل لدخول سوق العمل مباشرة.

وقال الزلمي: إن تدريب الطالب على إجراء المحكمة الافتراضية يضعه في بداية طريق المحاماة بشكل صحيح، منوهاً إلى أن المحكمة الافتراضية مستمرة وليست لجلسة واحدة فقط، وسيتم تجهيزها لاحقاً بكل مستلزمات المحاكمات والمرافعات بشكل تام.

من جانبه، بيّن الدكتور مضر زعيربافي من قسم القانون الجزائي لـ«الوطن»، أن الغاية الأهم في المحكمة الافتراضية هي كسر الرهبة للطلاب أو الخريجين من دخول المحاكم، لتكون أول مرحلة بتجربة يطلعون من خلالها على ما يدور في المحكمة وتنعكس بشكل إيجابي على دراسة الطالب الجامعية فتترسخ بذهنه مباشرة وتستمر المعلومات معه حتى المستقبل في عمله القانوني.

ومن الطلاب الذين أدوا الأدوار في أول جلسة في المحكمة الافتراضية، تحدثت الطالبة جودي خبازة لـ«الوطن»، عن أهمية هذه التجربة التي تعلمت منها الأمور العملية في المحاكمة بقضية سرقة، أدت خلالها دور «شاهدة باعتبارها زوجة المتهم في القضية» لتكون أول تجربة لها خلال دراستها التي كما ذكرت تعلمت منها الكثير في زمن قصير.

الطالب غيدق ليلى الذي أدى دور المدعي الشخصي في القضية، قال لـ«الوطن»، إنه سعيد للغاية بهذه التجربة من خلال صقل ما تعلمه نظرياً خلال المرحلة الدراسية ليطبقها عملياً أمام محكمة افتراضية ستكون بداية لدخوله المحاكم الفعلية في الواقع من دون خوف أو رهبة، وفق قوله.

كما أكد عدد من الطلاب الذين أدوا دور الجمهور، أن هذه الجلسة هي بداية الجانب العملي في مرحلتهم الدراسية لتطبيق كل الإجراءات القانونية بشكل مباشر أمام جميع أدوار المحكمة، متوجهين بالشكر لإدارة الكلية على هذه التجربة التي ستكون المؤهل والمحفز لهم بدخول المحاكم بشكل جريء بعد إنهاء دراستهم الجامعية.

القنيطرة مريضة بنقص الأطباء وتعطل الأجهزة

لا يوجد أطباء اختصاصيين والبقية تغيبوا لأسباب صحية

| القنيطرة - خالد خالد

تحدث المدير العام للهيئة العامة لمشفى الشهيد ممدوح أباظة بشار حلاوة لـ«الوطن» عن المعاناة من نقص الكادر الاختصاصي، موضحاً أنها زادت خلال الأزمة نتيجة تسرب عدد كبير من الأطباء وسفرهم خارج القطر، إضافة إلى عدم وجود أي طبيب من اختصاص (كلية – جراحة صدرية – أوعية دموية – مفاصل – غدد...).

وأشار إلى أن المعاناة تفاقمت اليوم مع غياب طبيبي الأشعة الوحيدين بالمشفى نتيجة إجراء رئيس القسم عملية قسطرة قلبية، وتعرض الثاني إلى كسر في قدمه نتيجة سقوطه، وتتم الاستعانة بالأطباء المقيمين والفنيين لتيسير أمور المرضى والمراجعين، ولكن هناك حاجة إلى اختصاصي للتشخيص الدقيق وإعداد تقارير الصور.

وأشار حلاوة إلى استمرار تعطل وتوقف بعض الأجهزة الطبية المهمة عن العمل كجهاز التنظير الهضمي والجهاز البانورامي، عدا قدم غالبية الأجهزة واستهلاكها وصعوبة إصلاحها لفقدان قطعها وانتهاء عمرها الافتراضي (منذ إحداث المشفى قبل نحو عشرين عاماً)، لافتاً إلى صعوبة إصلاح تلك الأجهزة لأن التكلفة فوق سقف الإصلاح المسموح به، والحاجة إلى عروض أسعار ومناقصات، وأضاف: المعاناة مع الشركات صاحبة الوكالات الحصرية التي ترفض تحديد سعر محدد للقطع التي تحتاجها أجهزة التنظير وغيرها، وتطلب تحديد السعر بعد توريد القطع، لكون الأسعار غير ثابتة ومتحركة بشكل يومي، علماً أن إدارة المشفى وضعت في خطتها الاستثمارية للعام القادم إصلاح جميع الأجهزة المعطلة والمتوقفة عن العمل.

ولفت مدير مشفى أباظة إلى الجهود التي تبذلها الإدارة من خلال التعاون مع المنظمات الدولية للتخفيف من الأعباء، حيث أبدت إحدى المنظمات رغبتها بتركيب وتنفيذ مشروع طاقة شمسية بديلة لكامل المشفى للتخفيف من معاناة المشفى في تأمين مادة المحروقات في ظل الظروف الراهنة والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري وطول فترات التقنين، الأمر الذي تضطر فيه إدارة المشفى لتشغيل المولدات ذات الاستطاعة الكبيرة واستهلاك كميات من المحروقات لتأمين الطاقة لقسم الأطفال والمنافس والعمليات وغيرها من الأقسام الحيوية بالمشفى.

وأوضح حلاوة رفد المشفى ب ١٢٦ طبيباً مقيماً نتيجة المفاضلة الأخيرة وهذا الأمر جيد ولكن الحاجة إلى أطباء مقيمين متقدمين وباختصاصات نوعية (سنة رابعة وخامسة) لتدريب المقيمين الذين تم قبولهم مؤخراً والمساهمة في تخفيف الضغط عن الكادر الحالي، والحاجة إلى ندب الأطباء المتقدمين بكل الاختصاصات من مشافي دمشق لمشفى أباظة ودورياً، منوهاً إلى الحصول على موافقة الوزارة من اجل تكليف أطباء الجراحة المقيمين بالعمل في عيادات الأسنان بالمراكز الصحية التابعة لمديرية الصحة التي توجد فيها أجهزة سنية حديثة ولكن تفتقر إلى الأطباء وبالتنسيق والتعاون مع مديرية الصحة، مضيفاً إن هذا الإجراء بسبب صعوبة افتتاح عيادات الأسنان بالمشفى الذي توجد فيه عيادة للجراحة الفكية فقط.

وحول شكوى المراجعين من نقص أو فقدان المستهلكات الطبية واضطرار المريض لشرائها من السوق المحلية (قساطر وريدية – جبس للكسور – إبر تخدير...)، أفاد مدير المشفى بأن الاستجرار مركزي حيث يتم تزويد المشفى بكميات من المستهلكات الطبية، وفي بعض الأحيان يتأخر ورودها ما يضطر المراجع لشراء بعض المستهلكات، بين أن هذه المسألة عامة في جميع مشافي القطر بسبب الحصار الجائر على القطر، مشدداً على أن مشفى أباظة يقدم خدمات كبيرة ومنها الطبقي المحوري بأجور رمزية جداً تكاد لا تذكر وإيكو القلب والتحاليل الهرمونية بمبالغ زهيدة جداً وبأقل من التكلفة، وهذا يؤدي إلى زيادة الأعباء المادية على المشفى بسبب تقلب الأسعار وزيادة أسعار المواد، إضافة إلى أن المشفى يقدم خدماته العلاجية والصحية لأبناء القنيطرة وتجمعاتها وللمناطق المحاذية للمحافظة من محافظتي ريف دمشق ودرعا.

وقال حلاوة: ليس خافياً على أحد أن قسم غسيل الكلية في مشفى أباظة بالقنيطرة من دون طبيب اختصاصي ويدير القسم كادر تمريضي مكون من ٧ ممرضين مدربين ومؤهلين وذوي خبرة ولكن تبقى المعاناة من عدم وجود طبيب اختصاصي كلية متعاقد مع الهيئة، علماً أن القسم يحتوي على ٩ أجهزة غسيل للكلية ويقدم خدماته على مدار أيام الأسبوع صباحاً ومساء عدا يوم الجمعة باستثناء الحالات الإسعافية، وبمعدل جلستين أسبوعياً لكل مريض (٢٧–٢٩ مريضاً) وبواقع ٨ إلى ١٠ جلسات يومياً و٤٥ – ٥٠ أسبوعياً ونحو ٢٠٠ جلسة شهرياً، كما أن المشفى يقوم بتأمين الأدوية من مميعات الدم ومعظم الأدوية التي يحتاجها مرضى القصور الكلوي وتأمين وحدات دم تنقل للمرضى والأدوية التي يحتاجها المريض خلال فترة الجلسة وإجراء التحاليل الدورية بشكل مجاني.

واعتبر عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة زايد الطحان خلال وقوفه على واقع المشفى أن المعاناة في نقص الأطباء والمستهلكات الطبية هي حالة عامة في جميع مشافي القطر نتيجة تسرب الأطباء خلال الأزمة والحصار المفروض على القطر، ولكن هذا لا يعفي الكادر من حسن التعامل مع المرضى والمراجعين والاستقبال اللائق لهم، باعتبار الطب مهنة إنسانية.

وأكد الطحان أن المحافظة ستقوم بمخاطبة وزارة الصحة لرفد المشفى بالأطباء في ضوء الإمكانات المتاحة وكذلك تأمين مستلزمات العمل والإنتاج المطلوبة من أدوية وأوكسجين ولوازم (مستهلكات طبية) سعياً للحفاظ على جودة الخدمة الطبية المقدمة لأبناء المحافظة والمرضى المراجعين وإبقائها في متناولهم على الرغم من النقص في الكادر الطبي سواء على مستوى الاختصاصيين أم المقيمين من الاختصاصات النوعية.